

Distr.: General
8 May 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣

جنيف، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت**

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة
بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

البند ٧٠ (ب) من القائمة الأولية*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي
تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث بما في ذلك
المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم امثالاً لقرار الجمعية العامة ٨٦/٦٧، تقييماً للمساعدة التي تلقاها الشعب الفلسطيني، وللأحتياجات التي لم تُلب بعد، ومقترحات لتبليتها. ويصف الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية والجهات المانحة والمجتمع المدني لتقديم الدعم للسكان الفلسطينيين وللمؤسسات الفلسطينية.

وتمتد الفترة المشمولة بالتقرير من أيار/مايو ٢٠١٢ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٣. وخلال هذه الفترة، واصلت السلطة الفلسطينية تنفيذ خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وعززت الأمم المتحدة دعمها لتلك الجهود من خلال خططها للاستجابة

* A/68/50.

** E/2013/100.



الرجاء إعادة استعمال الورق

040613 040613 13-32657 (A)



المتوسطة الأجل والعمل مع السلطة الفلسطينية لوضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتشمل البرامج الإنمائية للأمم المتحدة تنمية القدرات والبنية التحتية وتقديم المساعدة المباشرة والخدمات الأساسية. ويركز هذا العمل على ستة مجالات استراتيجية، هي: (أ) الحوكمة وحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ و (ب) التعليم والثقافة؛ و (ج) سبل العيش والأمن الغذائي وفرص العمل؛ و (د) الرعاية الصحية؛ و (هـ) الحماية الاجتماعية؛ و (و) البنية التحتية والمياه والصرف الصحي. وتنجز الأمم المتحدة حالياً أعمالاً تفوق قيمتها مبلغ ٢,٩ بليون دولار من برامج التنمية الجارية والمعتمزم تنفيذها في دولة فلسطين، والتي موّل منها ١,٢ بليون دولار إلى غاية نيسان/أبريل ٢٠١٢. وهذا يكمل برامج المساعدة الإنسانية المبينة في النداء الموحد لعام ٢٠١٣ الذي يرمي إلى جمع مبلغ قدره ٤٠١,٦ مليون دولار.

وظلت المفاوضات المباشرة بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل أمراً بعيد المنال خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وظلت البطالة وزيادة انعدام الأمن الغذائي والقيود المفروضة على الحركة تعيق جهود التنمية. ولن يتسنى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية إلا بالنمو الاقتصادي المستدام الشامل وإيجاد فرص العمل، وهذا بدوره يتطلب زيادة تخفيف القيود المفروضة على سبل التنقل والمنافذ البرية والبحرية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة جهودها في سبيل التصدي للتحديات الإنسانية والإنمائية في سياق الاحتلال، مركّزة بوجه خاص على المناطق التي كانت فيها السلطة الفلسطينية أقل قدرة على توسيع نطاق خدماتها، وهي غزة والمنطقة C والقدس الشرقية بالضفة الغربية.

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير امثالاً لقرار الجمعية العامة ٨٦/٦٧، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والستين تقريراً، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن تنفيذ القرار يتضمن تقييماً للمساعدة التي تلقاها الشعب الفلسطيني بالفعل وتقييماً للاحتياجات التي لم تُلب بعد، ومقترحات محددة لتلبيتها على نحو فعال. ويشمل أيضاً موجزا لأهم التطورات والتحديات السياسية المتصلة بالفترة المشمولة بالتقرير، بينما كان المجتمع الدولي يعمل على التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني، فضلاً عن دعم جهود بناء الدولة التي تقوم بها السلطة الفلسطينية والمفاوضات بين الطرفين. وتمتد الفترة المشمولة بالتقرير من أيار/مايو ٢٠١٢ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٢ - وترد المعلومات المتعلقة بظروف الشعب الفلسطيني المعيشية والاجتماعية - الاقتصادية في عدة تقارير أعدها وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وخاصة: (أ) تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل (سيصدر لاحقاً)؛ و (ب) التقرير السنوي للمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (A/67/13).

٣ - وتعكس عدة وثائق الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية والإنمائية للشعب الفلسطيني. وتسعى عملية النداء الموحد لعام ٢٠١٣، التي لها تركيز أصغر مقارنة بالسنوات الماضية، إلى جمع مبلغ قدره ٤٠١,٦ مليون دولار من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية من خلال تحسين البيئة التي توفر الحماية، ومعالجة انعدام الأمن الغذائي لأشد الفئات ضعفاً في قطاع غزة والمنطقة C، بما فيها مناطق التماس، والقدس الشرقية. وتعرض خطة الأمم المتحدة للاستجابة المتوسطة الأجل استجابة الأمم المتحدة الاستراتيجية لأولويات التنمية الفلسطينية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. بما يتماشى مع خطة التنمية الوطنية الفلسطينية الحالية. وانعكست أهداف برنامج الأونروا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للوكالة، التي قدرت قيمتها بمبلغ ٦٥٥ مليون دولار للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، وهو ما لا يشمل أنشطة الإغاثة في حالات الطوارئ. وحددت خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ الاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية بمبلغ قدره ٢,٤٦٨ بليون دولار.

٤ - وواصل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية طوال السنة جهوده

المبدولة لدعم عملية السلام وكفالة التنسيق الفعال بين السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي وحكومة إسرائيل. وواصل المكتب أيضاً توثيق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة وإعداد سياسات وبرامج لتحسينها.

ثانياً - عرض عام للوضع الراهن

ألف - السياق السياسي

٥ - لا تزال المفاوضات المباشرة بين الطرفين بعيدة المنال. واستمرت الاتصالات الهادئة في محاولة لتهيئة بيئة مواتية والعودة إلى المحادثات. وفي أعقاب الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أدت حكومة ائتلافية جديدة اليمين الدستورية في الكنيست في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣. وقام رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما في أول رحلة خارجية له خلال فترة ولايته الثانية بزيارة إسرائيل والضفة الغربية والأردن خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣. وعاد وزير الخارجية جون كيري إلى المنطقة عند بداية شهر نيسان/أبريل لعقد اجتماعات متابعة منفصلة مع الزعيمين الإسرائيلي والفلسطيني، اللذين أكدا كلاهما التزامهما بالتوصل عن طريق التفاوض إلى حل يفضي إلى إقامة دولتين. ويمثل تجدد انخراط الولايات المتحدة الأمريكية بداية هامة نحو كسر الجمود السياسي. كما أنه يتيح فرصة لحشد توافق في الآراء في المنطقة وخارجها، بما في ذلك من خلال اللجنة الرباعية، لدعم إعادة تنشيط الجهود من أجل التوصل إلى حل الدولتين.

٦ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٩/٦٧، منح دولة فلسطين صفة دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة. وفي اليوم ذاته، أوضح الأمين العام أن التصويت شدد على الحاجة الملحة لاستئناف مفاوضات ذات مغزى لضمان أن تعيش دولة فلسطين مستقلة ديمقراطية ذات سيادة تتوفر لها مقومات البقاء متصلة الأراضي جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل آمنة.

٧ - وعقب اتخاذ هذا القرار، أعلنت حكومة إسرائيل أنها ستوافق على خطط جديدة لبناء آلاف الوحدات السكنية الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وأن الخطط الموضوعية ستمضي قدماً في المنطقة E-1 في الضفة الغربية. وصرح الرئيس عباس أن البناء في المنطقة E-1، وهي منطقة أساسية لوحدة أراضي الضفة الغربية، من شأنه أن يتخطى ما وصفه بخط أحمر. ولا يزال عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم، في إطار ما يسمى بسياسة الثمن، وكذلك استمرار الهجمات الفلسطينية على الإسرائيليين في الضفة الغربية، يشكلان مصدر قلق بالغ. ويتعارض النشاط الاستيطاني غير

القانوني بموجب القانون الدولي مع التزامات إسرائيل بموجب خارطة الطريق. لذا على إسرائيل أن تستجيب لنداءات المجتمع الدولي لوقف هذا النشاط.

٨ - وعقب اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧ أيضاً، توقفت التحويلات العادية لإيرادات رسوم التخليص الجمركي من إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية، مما يزيد وضعها المالي العسير شدة في الوقت الذي تواجه فيه انخفاض المساعدات الخارجية، وعدم وفاء الدول المانحة بتعهداتها المالية وتباطؤ النشاط الاقتصادي في دولة فلسطين. وأدى التأخير إلى عدم سداد أجور موظفي السلطة الفلسطينية، مما تسبب في حدوث إضرابات ومظاهرات. وبالإضافة إلى الاضطرابات الاجتماعية، أثار الإضراب عن الطعام الذي يخوضه السجناء الفلسطينيون المعتقلون في السجون الإسرائيلية ووفاة سجينين فلسطينيين تحت الوصاية الإسرائيلية إلى وقوع سلسلة من المظاهرات الشعبية والاشتباكات مع قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية، مما أدى إلى مقتل ١١ متظاهراً فلسطينياً في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ ونيسان/أبريل ٢٠١٣ وإصابة المئات بجراح. وبمناسبة يوم الأسير الفلسطيني في ١٧ نيسان/أبريل، دخل نحو ٣٠٠٠ سجين في إضراب عن الطعام ذلك اليوم ونظمت مظاهرات في كبريات مدن الضفة الغربية. ولا تزال الأمم المتحدة قلقة إزاء أوضاع السجناء المضربين عن الطعام لمدة طويلة. وقد حث الأمين العام على ضرورة التوصل إلى حل دون تأخير، بما في ذلك من خلال معالجة جميع القضايا العالقة المتضمنة في اتفاق أيار/مايو ٢٠١٢. وعلى الرغم من أن السلطة الفلسطينية واصلت تحقيق تقدم في تنفيذ خطتها لبناء الدولة، بما في ذلك تنظيم الانتخابات المحلية في الضفة الغربية، أوضحت لجنة الاتصال المخصصة، في اجتماعها في بروكسل يوم ١٩ آذار/مارس ٢٠١٣، أن هذه الإنجازات قد لا تستمر بالنظر إلى المآزق السياسي المتواصل، والواقع المتدهور على الأرض، والاتجاهات الاجتماعية - الاقتصادية والأمنية السلبية، والوضع المالي العسير للسلطة الفلسطينية.

٩ - وفي تطور ذي صلة جدير بالذكر، قبل الرئيس عباس في ١٣ نيسان/أبريل استقالة رئيس الوزراء سلام فياض، الذي من المتوقع أن يستمر في تنفيذ مهامه كرئيس وزراء مؤقت حتى يتم الإعلان عن رئيس وزراء جديد. واعترفت الأمم المتحدة بأن رئيس الوزراء سلام فياض كان عليه أن يتعامل مع الظروف التي أبقت تحد من نجاح خطة بناء الدولة التي قادها مع الرئيس عباس والتي، في غياب أفق سياسي موثوق به، كانت في خطر شديد.

١٠ - وفي غزة وجنوب إسرائيل، حدث تصعيد خطير للعنف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. فقد أسفرت ثمانية أيام من القتال عن مقتل ما يقدر بنحو ١٥٨ فلسطينياً، من بينهم ١٠٣ مدنيين، وورد أن نحو ٢٦٩ فلسطينياً أصيبوا بجراح، في حين ورد أن ٦

إسرائيليين، بينهم ٤ مدنيين، قتلوا بنيران القذائف الفلسطينية وجرح ٢٢٤ إسرائيلياً غاليبيتهم العظمى من المدنيين. وأسفر هجوم بقنبلة وقع في تل أبيب في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر عن إصابة ٢٣ مدنياً، كانت إصابات ثلاثة منهم بليغة. وسمح "التفاهم" على وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة مصرية، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، بتحقيق واحدة من أطول الفترات التي لم تشهد إطلاق القذائف من قطاع غزة في السنوات الأخيرة، وتخفيف ملموس للإغلاق. ومع ذلك، أسفرت قذائف أطلقت من قطاع غزة في ٢٦ فبراير/شباط و ٢١ آذار/مارس و ٢ و ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣ عن قرار إسرائيل بإلغاء تمديد حدود مناطق صيد الأسماك، وإعادة تدهوره مرة أخرى إلى ٣ أميال بحرية من حدودها الأصلية وهي ٦ أميال بحرية، وقيدت سبل سفر الفلسطينيين وعبور البضائع إلى قطاع غزة ومنه. ورداً على إطلاق القذائف، أغلقت إسرائيل معبر كرم أبو سالم في الفترة من ٨ إلى ١١ نيسان/أبريل. ومنذ ٢٦ شباط/فبراير، ظل هذا المعبر الذي هو الممر الوحيد للبضائع من إسرائيل إلى غزة، مغلقاً لمدة ٢٩ من ٥٦ يوماً. واستمرت الجهود الدولية، ولا سيما من جانب مصر، بهدف ترسيخ التهدئة ومنع تهريب الأسلحة إلى غزة، والتعجيل برفع تدابير الإغلاق، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) تنفيذاً كاملاً.

١١ - ويستتبع التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) أيضاً التغلب على الانقسام السياسي الفلسطيني بالطرق التي يمكن بها تعزيز إمكانية إيجاد حل قائم على وجود دولتين. وواصلت مصر تيسير تنفيذ الاتفاقات السابقة، حيث عقد اجتماع بين الرئيس عباس وخالد مشعل في القاهرة في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. ومن بين نتائج هذا الاجتماع أن لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية أذن لها بتسجيل حوالي ٢٤٠ ٠٠٠ ناخب جديد في غزة، وذلك للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٧. وأعلن رئيس اللجنة أنها جاهزة من الناحية التقنية لتنظيم أي انتخابات، بمجرد أن يتقرر ذلك. واستأنفت حماس وفتح اجتماعات العمل غير الرسمية ولكن المناقشات بشأن تنفيذ الاتفاقات القائمة لم تحرز تقدماً يذكر. وفي ٢ نيسان/أبريل، أعيد انتخاب خالد مشعل رئيساً للمكتب السياسي لحركة حماس. وقبل ذلك بيوم، كرر الرئيس عباس موقفه، وفقاً للاتفاق الذي وقع في الدوحة في عام ٢٠١٢، ومؤداه أنه على استعداد لقيادة حكومة تقنية مؤقتة، ستُعد لإجراء انتخابات بعد مرور ٩٠ يوماً من بدء فترة ولايتها. وواصلت الأمم المتحدة دعم الجهود الرامية إلى تشجيع المصالحة بقيادة الرئيس عباس وبرعاية مصر وفي إطار التزامات منظمة التحرير الفلسطينية، ومواقف المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية.

١٢ - وعلى الرغم من عدم إحراز تقدم في المفاوضات، فإن تجديد التزام الولايات المتحدة وما أعلنه الطرفان من إعادة التزام بحل الدولتين يعد بمثابة بصيص من الأمل، شريطة متابعة

تحدد الالتزام هذا بحزم. ويجب على الطرفين الآن أن يظهر الإرادة السياسية للتعاون، مع اتخاذ إجراءات متضافرة من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال المجموعة الرباعية، وبدعم الجهات المعنية الرئيسية العربية والإقليمية والجهات الأخرى. فالفلسطينيون لهم حق مشروع في إقامة دولتهم المستقلة ولإسرائيل الحق في العيش في سلام وأمان مع جيرانها. وليس هناك بديل عن المفاوضات وليس هناك بديل قابل للتطبيق عن حل الدولتين، مما يجعل استئناف محادثات مجدية أمراً أكثر إلحاحاً.

باء - السياق الإنساني والاجتماعي - الاقتصادي

التطورات الاقتصادية والمالية

١٣ - واصلت حكومة الرئيس عباس ورئيس الوزراء سلام فياض تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية الرئيسية. وكان مجموع الإيرادات أقل بنسبة ٦ في المائة عن الميزانية، بينما كان مجموع القروض الصافية والنفقات أعلى بنسبة ١٢ في المائة عما كان متوقعاً لها في عام ٢٠١٢. وبناء عليه، كان العجز المتكرر في نهاية السنة أعلى بنسبة ٥٥ في المائة عن الميزانية.

١٤ - وقدر النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تبلغ ٥,٦ في المائة في الضفة الغربية و ٦,٦ في المائة في قطاع غزة^(١). لكن هذا يعكس تباطؤاً في الاقتصاد إذ قدر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١٠,٧ في المائة لعام ٢٠١١. وكان الدافع وراء النمو الأخير قطاع الخدمات في الضفة الغربية وقطاع البناء في غزة. غير أن معدل النمو لم يكن كافياً في قطاعات الاقتصاد الإنتاجية لكي تكون مستدامة وتستوعب الوافدين الجدد إلى سوق العمل.

١٥ - وفي هذا السياق، ارتفع معدل البطالة إلى ١٩ في المائة في عام ٢٠١٢ من ١٧,٣ في المائة في عام ٢٠١١ في الضفة الغربية، وإلى ٣١ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠١٢، من ٢٨,٧ في المائة في عام ٢٠١١ في قطاع غزة. وتضررت النساء والشباب على وجه الخصوص بسبب انعدام فرص العمل^(٢). كما تضرر اللاجئون الفلسطينيون، حيث بلغ معدل البطالة الإجمالي للاجئين ٢٧,٨ في المائة بالمقارنة إلى ١٩,٨ في المائة بالنسبة لبقية السكان.

(١) انظر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - "التقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية، للربع الرابع ٢٠١٢" (آذار/مارس ٢٠١٣)، ويمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: <http://www.pcbs.gov.ps>.

(٢) انظر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - "مسح القوى العاملة، دورة (تشرين الأول/أكتوبر - كانون أول/ديسمبر، ٢٠١٢) الربع الرابع ٢٠١٢"، ويمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: <http://www.pcbs.gov.ps>.

١٦ - ومما يرتبط بانعدام الفرص الاقتصادية هذا أن الفقر لا يزال يهيم شرائح كبيرة من السكان. وهناك عدد من العوامل التي تضغط أيضاً على الأمن الغذائي في دولة فلسطين. فقد ارتفعت النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تواجه انعدام الأمن الغذائي من ٢٧ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٣٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٢. وبحسب المنطقة، واجهت نسبة ٥٧ في المائة من الأسر في غزة ونسبة ١٩ في المائة في الضفة الغربية انعدام الأمن الغذائي في عام ٢٠١٢^(٣). ومن حيث الأرقام المطلقة، يعني ذلك أن ١,٥ مليون فلسطيني يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وقد ساهمت الحالة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية في تدهور مستويات الأمن الغذائي، مما شكل انتكاسة عن المكاسب الناتجة عن تحسن الأمن الغذائي في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. ولا يمكن مواصلة الحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي إلا بتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع وإيجاد فرص عمل، مما يستدعي زيادة تخفيف القيود على التنقل والوصول التي لا تزال تعوق نشاط القطاع الخاص^(٤).

١٧ - ونظراً لصغر حجم السوق المحلية وقدرتها الشرائية، يشكل نقل السلع والخدمات من غزة إلى الضفة الغربية ونقل الصادرات إلى إسرائيل وما وراءها عاملين أساسيين في توسيع القاعدة الإنتاجية لدولة فلسطين وإيجاد فرص العمل والحد من الفقر. وقد تقلصت على مر الزمن القطاعات الاقتصادية القائمة على التبادل التجاري، وهي الأكثر تضرراً من جراء القيود المفروضة على سبل التنقل والعبور، مما يؤثر على استدامة النمو.

١٨ - ولا تزال الشواغل إزاء التوقعات الطويلة الأجل للاقتصاد الفلسطيني تشمل الحاجة إلى إنعاش القطاع الخاص، والحد من الاعتماد على المعونة الأجنبية، وتنويع الاقتصاد، والوصول إلى الموارد الطبيعية وإزالة القيود على وصول الناس والبضائع.

التطورات الإنسانية

١٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتل ٢٥٨ فلسطينياً (٢٤٤ منهم في غزة، من بينهم ١١١ مقاتلاً؛ و ١٤ في الضفة الغربية؛ وإجمالاً بلغ عدد القتلى من الأطفال ٤٨ ومن النساء ١٧) وأصيب ٤٩٢ ٥ بجراح (١٧٢٢ منهم في غزة؛ و ٣٧٧٠ في الضفة الغربية؛ وإجمالاً بلغ عدد القتلى من الأطفال ٨٦٤ ومن النساء ١١٨) على يد قوات الأمن الإسرائيلية. ويمثل

(٣) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني "التقرير الاستقصائي للوضع الاجتماعي - الاقتصادي والأمن الغذائي لعام ٢٠١٢"، الذي سيصدر عما قريب.

(٤) مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، "بناء الدولة الفلسطينية: إنجاز مخوف بخطر متزايد"، اجتماع لجنة الاتصال المختصة، بروكسل، ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢.

عدد القتلى والجرحى زيادة كبيرة مقارنة بـ ١٠١ قتيلا و ٢٢١٥ جرحيا أثناء الفترة السابقة، ومعظم ذلك كان نتيجة للتراع الذي دار في غزة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وفي الضفة الغربية، أسفر تصاعد عنف المستوطنين الموجه ضد الفلسطينيين عن إصابة ١٤٤ شخصا بجراح (من بينهم ٣٢ طفلا و ١٥ امرأة) وأضرار في الممتلكات. وقتل ما مجموعه ٧ إسرائيليين (من بينهم ٤ مدنيين) وأصيب ٤٠٥ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقارنة بـ ١١ إسرائيليا قتلوا و ٩١ جرحوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٢٠ - وفي نهاية شباط/فبراير ٢٠١٣، كان ٢٣٦ من الأطفال الفلسطينيين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٧ سنة (من بينهم ٣٩ تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٥ سنة) محتجزين في السجون الإسرائيلية بتهمة ارتكاب انتهاكات أمنية مزعومة. وعلاوة على ذلك، جاء في التقرير الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في شباط/فبراير ٢٠١٢ والمعنون "الأطفال الموجودون قيد الاحتجاز العسكري الإسرائيلي: ملاحظات وتوصيات" أن سوء معاملة الأطفال الذين يتعاملون مع نظام الاحتجاز العسكري يبدو أنه منتشر على نطاق واسع ومنهجي ويكتسي الطابع المؤسسي في جميع مراحل العملية، منذ لحظة الاعتقال حتى مقاضاة الطفل وإدائته والحكم عليه في نهاية الأمر (انظر الصفحة ١ من التقرير).

٢١ - وتواصلت عمليات هدم المساكن وسبل المعيشة. فقد تم هدم ما مجموعه ٤٨٨ هيكلا وشُرد ٧١٤ شخصا، أكثر من نصفهم من الأطفال. وتضرر ما مجموعه ٣٣٢٧ شخص من عمليات هدم المساكن وسبل المعيشة تلك.

التنقل ووصول المساعدات الإنسانية وحيز العمليات

٢٢ - تدهورت حالة سبل وصول الفلسطينيين وتنقلهم بين معظم المراكز الحضرية الفلسطينية في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية. فحتى حزيران/يونيه ٢٠١٢، كان هناك قرابة ٥٤٢ حاجزا داخل الضفة الغربية، بزيادة قدرها ٤ في المائة مما كانت عليه في تموز/يوليه ٢٠١١. واستمرار القيود المفروضة على وصول الفلسطينيين إلى الأراضي والخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية في القدس الشرقية والمنطقة C يعوق الجهود الإنمائية، مما يؤدي إلى تدهور الأحوال المعيشية وزيادة الضعف.

٢٣ - وأدى تخفيف عدد التدابير المنفذة منذ منتصف حزيران/يونيه ٢٠١٢ عند نقاط التفتيش إلى انخفاض كبير في الوقت الذي يستغرقه سفر ١٥ ٠٠٠ من الفلسطينيين كل يوم من القدس وإليها. ومع ذلك، وبشكل أعم، ما زال وصول حاملي بطاقات هوية الضفة الغربية إلى المدينة مقيدا بسبب الجدار العازل ونقاط التفتيش ونظام تصاريح الدخول، الذي

لا بد.موجبه من رخصة الدخول التي تصدرها السلطات الإسرائيلية والتي يصعب في كثير من الأحيان الحصول عليها.

٢٤ - وعلى النحو المفصل في الفقرة ١٠ أعلاه، هناك في غزة تقلب في القيود المفروضة على المنفذ البري والبحري والتي فرضتها الحكومة الإسرائيلية إثر عملية "ركيزة الدفاع" في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٢٥ - ولا يزال وصول موظفي الوكالات الإنسانية وحيز عملياتهم مقيدتين. فخلال الفترة من أيار/مايو ٢٠١٢ إلى آذار/مارس ٢٠١٣، أبلغ عن ٥٢٢ حالة تأخير أو منع وصول موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عند نقاط التفتيش الإسرائيلية. ووقعت غالبية تلك الحوادث بينما كان موظفو الأمم المتحدة يعبرون الجدار العازل عند محيط القدس.

الجدار العازل

٢٦ - استمر تشييد الجدار في شمال غرب محافظة بيت لحم. وواصل مكتب سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة د١٠-١٧ المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، الاضطلاع بأنشطته في مجال الدعوة وجمع الشكاوى. وتم جمع أكثر من ٣٦ ٠٠٠ شكوى وأكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ وثيقة داعمة. وقد انتهت أنشطة جمع الشكاوى في محافظات طوباس وجنين وطولكرم وقلقيلية وكان العمل قد اكتمل تقريباً في محافظة رام الله. كما بدأت أنشطة الدعوة وجمع الشكاوى في محافظة الخليل.

٢٧ - وثمة حوالي ١٥٠ تجمعاً فلسطينياً لها أراض معزولة بين الجدار والخط الأخضر، وهي ملزمة باستخدام آلية "تنسيق مسبق" أو الحصول على تصريح "زائر" من السلطات الإسرائيلية للوصول إلى أراضيها. وكانت هناك زيادة في عدد التصاريح الصادرة خلال موسم جني الزيتون ولكن ما زالت السلطات ترفض العديد من الطلبات متذرعة بـ "أسباب أمنية" أو عدم كفاية الأدلة على وجود "صلة بالأرض".

ثالثاً - استجابة الأمم المتحدة

٢٨ - قدمت منظومة الأمم المتحدة دعماً كبيراً في إطار الخطة الإنمائية الوطنية للسلطة الفلسطينية ولا تزال تعمل بشكل وثيق مع السلطة الفلسطينية في سبيل وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لدولة فلسطين، وهو إطار للتخطيط الاستراتيجي سيوجه البرامج الإنمائية للأمم المتحدة بين عامي ٢٠١٤-٢٠١٦ ويتماشى مع الخطة الإنمائية الوطنية

الفلسطينية القادمة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. ويجعل هذا الإطار الشعب الفلسطيني محور البرامج الإنمائية بهدف تعزيز الأمن البشري، وبالتالي وضع الأساس لتحقيق أهداف التنمية البشرية في سياق الاحتلال.

٢٩ - وقد تصدت منظومة المساعدة الإنسانية على نحو فعال للأعمال العدائية التي وقعت في غزة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، التي واصلت خلالها الأمم المتحدة وشركاؤها العمل، إلى أقصى حد ممكن، على ضمان أن الناس قادرون على الاستمرار في تلقي الغذاء وغيره من المساعدة والوصول إلى الخدمات الأساسية. وبعد بضعة أيام فقط من وقف إطلاق النار، استأنفت البرامج عملها وأجري تقييم سريع لآثار الأعمال العدائية من حيث المساعدة الإنسانية، بدأ على أساسه تنفيذ البرامج لتلبية الاحتياجات.

ألف - التنمية البشرية والاجتماعية

٣٠ - وتتجسد رؤية الأمم المتحدة لدولة فلسطين في إمكانية أن يتمتع كل الناس تمتعاً تاماً بحقوق الإنسان والسلام والرخاء والحرية والكرامة في دولة فلسطين مستقلة لها مقومات البقاء، تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل آمنة. وتعمل وكالات الأمم المتحدة لتعزيز قدرة ومنعة الناس والمؤسسات في الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، سعياً لتحقيق الأمن البشري والتنمية البشرية المستدامة لجميع الناس في دولة فلسطين، في إطار احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. وتركز الأمم المتحدة بوجه خاص على تعزيز خطة بناء الدولة وتعزيز منعة المجتمعات المحلية وقدرتها على الصمود في سياق الاحتلال المستمر. وتشمل البرامج الإنمائية للأمم المتحدة تنمية القدرات والبنية التحتية وتقديم المساعدة المباشرة والخدمات الأساسية. ويركز هذا العمل على ستة مجالات استراتيجية، هي: (أ) الحوكمة وحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ و (ب) التعليم والثقافة؛ و (ج) سبل العيش والأمن الغذائي وفرص العمل؛ و (د) الرعاية الصحية؛ و (هـ) الحماية الاجتماعية؛ و (و) البنية التحتية والمياه والصرف الصحي. وتشارك الأمم المتحدة في برامج إنمائية جارية ومقررة تتجاوز قيمتها ٢,٩ بليون دولار في دولة فلسطين، تم تمويل ما تقدر قيمته بنحو ١,٢ بليون دولار منها حتى نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٣١ - وترد أدناه أمثلة توضيحية لأنواع المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة.

التعليم

٣٢ - في عام ٢٠١٢، وفرت الأونروا التعليم المجاني لفائدة ٢٧٦ ٠٥٢ تلميذاً لاجئاً مسجلاً في ٣٤٥ مدرسة ابتدائية وإعدادية في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة،

بمتوسط إشغال قدره ٣٤ و ٣٩ تلميذاً في الفصل الواحد، على التوالي. وفي غزة، تعمل نسبة ٩١ في المائة من المدارس حالياً بنظام الفترتين بينما لا تعمل في الضفة الغربية سوى نسبة ٦ في المائة مؤقتاً بنظام الفترتين لاستيعاب بناء مدارس جديدة.

٣٣ - ودعمت تسع من وكالات الأمم المتحدة وزارة التربية والتعليم العالي من خلال حزمة "التعليم للجميع" من أجل تعليم شامل للجميع وموات للطفل وتنمية الطفولة المبكرة. واستفادت المدارس النموذجية (٣٢ مدرسة في الضفة الغربية و ١٤ مدرسة في قطاع غزة) من برامج التغذية المدرسية وبرامج تنمية القدرات. وفتحت وزارة التربية والتعليم العالي، للمرة الأولى، حجرات دراسية لمرحلة التعليم قبل المدرسي في ثمانية من المدارس النموذجية في الضفة الغربية. وواصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أيضاً تقديم الدعم لبناء الفصول الدراسية لمرحلة التعليم قبل المدرسي في غزة.

٣٤ - وواصلت منظمة العمل الدولية والأونروا التعاون على تنفيذ مبادرة في غزة التحق في إطارها ٣٣٥ تلميذاً من كبار السن^(٥) (٨٦ من البنات و ٢٤٩ من البنين) بدورات تدريبية لمدة ستة أشهر مصممة لمواجهة متطلبات سوق العمل والوظائف التي يمكن للمرأة الوصول إليها من الناحية الثقافية. ونظمت الوكالتان دورات تدريب مهنية لمدة ستة أشهر في مجال اختصاص الطلاب الذين أتموا التدريب المهني.

٣٥ - وضمن نهج المدرسة المواتية للطفل، دعمت اليونيسيف تطوير قدرات المشرفين على التعليم في ما يتعلق باستراتيجيات وتقنيات التعلم النشط، وتدريب ٦٠٠ ١ مربٍ على أساليب التعلم النشط.

٣٦ - وواصل برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ برنامج الفاخورة لتقديم المنح الدراسية للطلاب في غزة. ودعم البرنامج الإنمائي أيضاً بناء المدارس وعمل من أجل تقييم الاحتياجات التعليمية للسكان الفلسطينيين، بالاعتماد على تقييم مستوى الفقر وتقييم سبل العيش في إطار برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة، وكذلك التقييمات المجتمعية التي أجريت من أجل المشروع المتعلق بصمود المجتمعات المحلية وتنميتها في المنطقة C والقدس الشرقية.

(٥) يدل مصطلح "كبار السن" على التلاميذ الذين تفوق أعمارهم السن العادية للالتحاق بالفصل اللائق بسنهم في المدرسة.

الصحة

٣٧ - واصلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى إدارة ٤٢ مرفقاً صحياً في غزة والضفة الغربية و ٢١ مستوصفاً وخمس عيادات متنقلة في الضفة الغربية، يعمل فيها أكثر من ٢ ٠٠٠ موظف. وتلقى ما يقرب من ٣٠ ٠٠٠ لاجئ في الضفة الغربية المساعدة على تكاليف الرعاية الصحية في المستشفيات. وفي غزة، تدير الأونروا ٢١ مركزاً للرعاية الصحية الأولية تقدم الخدمات إلى ١,٢ مليون لاجئ. وهي أيضاً بمثابة مراكز متكاملة للتصدي العنف القائم على نوع الجنس، حيث يحصل العملاء على الرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة القانونية في مكان واحد يسهل الوصول إليه.

٣٨ - وانتهت منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع وزارة الصحة الفلسطينية، من وضع تقييم النظام الوطني للمعلومات الصحية واستراتيجيته. كما واصلت دعم إنشاء المعهد الوطني للصحة العامة لبناء وظائف الصحة العمومية الأساسية، بما في ذلك تعزيز نظم المراقبة وسجلاتها، وتطوير القدرات في مجال تحليل إدارة الرعاية الصحية بالمستشفيات، والتكليف بإجراء البحوث التطبيقية في مجال الصحة العامة وإجراؤها، وزيادة الاستخدام الفعال للبيانات المتعلقة بوضع السياسات وتحديد الأولويات الصحية.

٣٩ - وواصلت منظمة الصحة العالمية أيضاً تقديم الدعم لتحسين جودة الخدمات عن طريق إجراء التدريب على تنمية القدرات لموظفي وزارة الصحة. ففي غزة، واصلت المنظمة تنفيذ برامج لتحسين جودة وسلامة رعاية الولادة في سبعة مستشفيات عامة رئيسية. وواصلت أيضاً تقديم المساعدة التقنية للحفاظ على سير خدمات الرعاية الصحية العامة، وساعدت في تنسيق عملية استيراد المستلزمات الطبية إلى غزة.

٤٠ - وواصلت منظمة الصحة العالمية أيضاً تنفيذ برنامجها لدعم مستشفيات القدس الشرقية، التي تعمل بمثابة مراكز الإحالة الرئيسية للحصول على الرعاية الثالثة للفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة. كما واصلت دعم جهود هذه المستشفيات على الحصول على صفة اعتماد اللجنة الدولية المشتركة في عام ٢٠١٣ وإضفاء الطابع المؤسسي على شبكة مستشفيات القدس الشرقية.

٤١ - ودعم صندوق الأمم المتحدة للسكان إعادة تأهيل مراكز للرعاية الصحية الأولية للأمم المتحدة وتجهيزها وتنمية قدراتها، وذلك سعياً لتحسين جودة ما يُقدم من خدمات الرعاية أثناء التوليد وخدمات الرعاية الصحية الإنجابية في المرحلتين الثانوية والأولية. وبالإضافة إلى ذلك، واصل صندوق دعم إضفاء الطابع المؤسسي على نظام لمراقبة الوفيات النفاسية.

ودعمت اليونيسيف تحسين خدمات الرعاية الصحية من خلال العيادات المتنقلة في ٢٩ مجتمعاً محلياً في وادي الأردن والمنطقة C.

٤٢ - ودعمت اليونيسيف بناء قدرات ٢٥٩ من الأطباء والممرضين في مراكز الرعاية الصحية وأقسام الطوارئ في مجال الإدارة المجتمعية المتكاملة للأمراض الطفولة. كما دربت ٢٠٠ عاملاً في مجال الرعاية الصحية على بدء الحقن بلقاحات جديدة والبرنامج الوطني الموسع المستكمل للتحصين، والحفاظ على معدلات التحصين العالية بين أكثر المجتمعات المحلية ضعفاً. كما دعمت اليونيسيف برنامج الزيارات المنزلية بعد الولادة، الذي وصلت خدماته إلى حوالي ٣٠٠٠ أم ووليد معرضين للخطر، وأحالت المحتاجين للرعاية المتخصصة إلى مرافق الرعاية الصحية.

العمالة

٤٣ - وشرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المرحلة الثانية من برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة، وغايته ١٢٠٠٠ أسرة تعيش تحت خط الفقر الوطني. وقد تخرجت بعد المرحلة الأولى من البرنامج ٧٠٠٠ أسرة من الفقر المدقع وساهم في إيجاد ١٢٠٠٠ فرصة عمل مستدامة.

٤٤ - وواصل البرنامج الإنمائي ومنظمة العمل الدولية دعم الوحدة الاستشارية التقنية في وزارة العمل في جهودها الرامية إلى تنفيذ سياسات فعالة لسوق العمل.

٤٥ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) تنفيذ برنامج أتاح إمكانية توليد الدخل وفرص مزاولة الأعمال الحرة في قطاع تجهيز الأغذية وتسويقها للنساء في ٤١ مركزاً نسائياً. وأفاد البرنامج بصفة مباشرة ٥٣٦ امرأة عاملة واستفاد أكثر من ٣٥٨٠٠ امرأة من الخدمات المقدمة في هذه المراكز. وأفاد هذا النشاط أيضاً أكثر من ٢٥٨ مدرسة وأكثر من ١٠٠٠٠٠ من أطفال المدارس الذين يتلقون وجبات خفيفة صحية وبأسعار معقولة تصنعها نساء من المراكز المجتمعية، مما يساهم في تحسين صحة المجتمع.

الحماية الاجتماعية المستهدفة

٤٦ - وزعت الوكالة ٥٦٩ ١٤٠ طرداً من طرود الأغذية و ١,٤ مليون دولار كمساعدة نقدية تكميلية على قرابة ١١ ٨٨٩ أسرة معيشية من خلال برنامج شبكة الأمان الاجتماعي التابع لها. وفي غزة، وزعت ١٦١ ٤٢٦ طرد أغذية على ٦٢٦ ٢١ أسرة معيشية، علاوة على مبلغ ٦,٧ ملايين دولار كمساعدة نقدية عن طريق برنامج شبكة الأمان الاجتماعي.

٤٧ - وقدمت منظمة العمل الدولية المساعدة التقنية إلى اللجنة الوطنية للأجور المنشأة حديثاً والتي ساعدت على تأمين موافقة السلطة الفلسطينية على الحد الأدنى للأجور. كما واصلت دعمها لإنشاء نظام متكامل للضمان الاجتماعي في دولة فلسطين من خلال تقديم المساعدة إلى جهات معنية ثلاثية في استحداث نظام للضمان الاجتماعي للقطاع الخاص.

الثقافة

٤٨ - بعد طلبات تقدمت بها كل سنة لجنة التراث العالمي منذ عام ٢٠١٠ لإيفاد بعثة فنية من الخبراء لدراسة حالة صون مدينة القدس القديمة وأسوارها، توصل المجلس التنفيذي لليونسكو إلى اتفاق في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣ يقضي بإيفاد بعثة من الخبراء إلى إسرائيل في منتصف أيار/مايو ٢٠١٣.

٤٩ - وواصلت اليونسكو قيادة برنامج متعدد الوكالات بشأن الثقافة والتنمية يمول من صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التابع لمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إسبانيا في مجالات معايير التراث الثقافي وتشريعاته، وجرد التراث غير المادي، وحفظ مواقع التراث العالمي المحتملة والتخطيط لها.

٥٠ - وواصلت اليونسكو أيضاً دعم وزارة السياحة والآثار للمساعدة على تمثيل المواقع الثقافية والطبيعية الفلسطينية التمثيل الصحيح، خاصة بعد أن غدت كنيسة المهدي وطريق الحج في بيت لحم أول موقع فلسطيني يُسجل في قائمة التراث العالمي في حزيران/يونيه ٢٠١٢. كما واصلت دعم بناء مركز للزوار في حديقة تل بلاطة الأثرية في نابلس.

٥١ - ومن خلال شراكة مع المدرسة الفرنسية للكتاب المقدس والآثار في القدس والجامعة الإسلامية في غزة، تدعم اليونسكو جهود البناء للحفاظ على الموقع الأثري لدير القديس هيلاريون/تل أم عامر جنوب مدينة غزة.

الأمن الغذائي والزراعة

٥٢ - دعمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة نحو ١ ٥٠٠ امرأة و ٣ ٧٠٠ مزارع ورابطاتهم من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والأمن الغذائي من خلال توفير اللوازم الزراعية، والتدريب على المهارات ودعم التسويق. كما ساعدت المنظمة أكثر من ٣ ٨٠٠ أسرة معيشية يعولها رجال و ١ ٩٠٠ أسرة معيشية تعيلها نساء في الضفة الغربية وقطاع غزة لحماية أصولها وتوسيع سبل معيشتها. وتركزت تدخلاتها أيضاً على تمكين المرأة باعتبارها مساهمة في التنمية في بيتها ومجتمعها.

٥٣ - وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن طريق برنامج التنمية الريفية التابع له، بصفة مباشرة بتعزيز إنتاجية أراض تبلغ مساحتها ٤ ٠٠٠ هكتار على الأقل من الأراضي الزراعية وأنشأت الخدمات والبنية التحتية التي تشجع المزارعين على الزراعة واستغلال ٧ ٠٠٠ هكتار إضافية باستخدام استثمارات خاصة مباشرة.

حقوق الإنسان والنساء والأطفال والشباب

٥٤ - واصلت الأمم المتحدة تعميم مراعاة حقوق الإنسان في جميع أعمالها وتقديم المساعدة التقنية الرامية إلى تعزيز قدرة السلطة الفلسطينية في مجال حقوق الإنسان. فقد عملت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشكل وثيق مع السلطة الفلسطينية بشأن العملية الجارية لإعداد خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان، ستكون جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية الوطنية القادمة. وعملت المفوضية أيضاً مع السلطة الفلسطينية لتعزيز قدراتها الإدارية لكي تصبح دولة طرفاً في الاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وواصلت المفوضية عملها مع اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الشريكة من خلال أنشطة بناء القدرات التي تركز على رصد انتهاكات حقوق الإنسان ومهارات الدعوة.

٥٥ - وواصلت منظمة الصحة العالمية قيادة جهود الدعوة بشأن الحق في الصحة، وركزت من بين أمور أخرى على حصول المرضى المحالون على الرعاية المتخصصة في مستشفيات القدس الشرقية وخارج دولة فلسطين. ورُفِض منح تصاريح الخروج لعدد أقل من المرضى في غزة أو تأخر منحها لهم في عام ٢٠١٢: ٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٢، وهي نسبة تقل عن ١٠,٢ في المائة المسجلة في عام ٢٠١١ و ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٦.

٥٦ - وفي أواخر عام ٢٠١٢، نظمت وكالات الأمم المتحدة حملة توعية مدتها ١٦ يوماً لتثقيف الشباب في مجال العنف الجنساني. وكان هناك حوالي ٣ ٣٣٩ مشاركاً في أنشطة حملة الأونروا. وعلى نطاق أوسع، استفاد من برنامج حماية الأسرة والطفل التابع للأونروا أكثر من ١٠ ٠٠٠ لاجئ في مجموعة متنوعة واسعة من أنشطة التوعية والوقاية المجتمعية. وعزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإجراءات والقدرات الوطنية للتصدي للعنف الجنساني من خلال استحداث منهاج تدريبي وتوزيعه وتنمية قدرات ٢٢٩ من القضاة والمحامين وطلاب القانون والمدعين العامين للتعامل مع قضايا العنف الجنساني. وقدم الصندوق الدعم لوضع دليل عن العنف الجنساني مع وزارة الصحة وعززت قدرة مقدمي الرعاية الصحية الوطنية على إدارة قضايا العنف الجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، قام الصندوق ببناء قدرة

المنظمات المجتمعية لتوثيق الانتهاكات المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

٥٧ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعم المراكز النسوية الـ ٤٩ المتناثرة في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، ويشمل ذلك بناء ثمانية مراكز نسوية مجتمعية جديدة وإعادة تأهيلها وتشغيلها، وهي مراكز تقدم مجموعة واسعة من الخدمات النفسية الاجتماعية والقانونية والاجتماعية. وفي غزة، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إنشاء وتشغيل أول مركز للخدمات الشاملة للنساء ضحايا العنف، اسمه مركز الحياة، الذي استفادت من خلاله ١٢٥ امرأة من الخدمات النفسية الاجتماعية والقانونية.

٥٨ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهي تعمل تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية، دعم مركز المحور لحماية وتمكين المرأة والأسرة، الذي استضاف ما متوسطه الشهري ٢٥ امرأة وأطفالهن ووفر لهن الحماية من العنف ومجموعة من الخدمات الاجتماعية والقانونية.

٥٩ - وعملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع نقابة المحامين الفلسطينيين لتقديم الدعم القانوني للسجينات وتمثيلهن في مراكز الإصلاح والتأهيل وللنساء ضحايا العنف ومع إدارة مركز الإصلاح وإعادة التأهيل في إعداد أنشطة لإعادة تأهيل السجينات وتنفيذها.

٦٠ - ويهدف برنامج القيادات الشابة في غزة، الذي يُنفذ من خلال المبادرة الجنسانية للأونروا، إلى سد فجوة المهارات في سوق العمل عن طريق ضمان أن تكتسب النساء المهارات التي يتطلبها سوق العمل من خلال الدورات التدريبية النظرية والعملية، وخطط التنسيب في وظائف العمل والتدريب في المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة. وفي عام ٢٠١٢، تلقت ٧٠٠ امرأة التدريب في إطار هذا البرنامج.

٦١ - وقامت اليونيسيف بدعم فرق الطوارئ النفسية الاجتماعية ومراكز الأسرة، التي وصلت إلى أكثر من ٤٦.٠٠٠ طفل (بالإضافة إلى ١١٢ ٢٠ من الوالدين ومقدمي الرعاية) للتخفيف من آثار الصدمة وتخفيف الضائقة النفسية الاجتماعية وتعزيز المنعة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٦٢ - وبدعم من اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، أُناحت ست منظمات غير حكومية شريكة والمجلس الأعلى للشباب والرياضة الفلسطيني فرصاً لأكثر من ٣١ ٢٠٠ من المراهقين لتنمية قدراتهم ومهاراتهم ومعارفهم، ووفرت الدعم النفسي الاجتماعي من خلال ٥٦ مكاناً آمناً في الضفة الغربية وقطاع غزة.

البيئة والإسكان والتنمية الحضرية

- ٦٣ - قدمت منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع المجتمعات المحلية ووزارة الزراعة، الدعم لإصلاح وتخضير نحو ٢ ٠٠٠ دونم من المراعي في جنوب الضفة الغربية خلال عام ٢٠١٢.
- ٦٤ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للسكن اللائق إلى ما يقرب من ٨٠ عائلة ذات الدخل المنخفض من خلال إجراءات تم إعادة تأهيل المساكن وتحديثها في القدس. وبالإضافة إلى ذلك، قدم البرنامج الدعم لتحسين البنية التحتية الاقتصادية من خلال تعزيز الوضع المادي لعدد من المحلات التجارية ومرافق الأعمال.
- ٦٥ - ودعم البرنامج الإنمائي حماية بعض الأراضي وتنميتها في المنطقة C، إلى جانب وزارة الزراعة، والتي ساعدت على تأسيس البنية التحتية لزراعة الأرض (الطرق، ومشاريع الحصاد، وزيادة قدرات تخزين المياه، واستصلاح الأراضي غير المستغلة) وساعدت في حماية آلاف الهكتارات من المصادر وتوفير دخل مستدام لأكثر من ٨ ٠٠٠ أسرة ريفية.
- ٦٦ - وواصل البرنامج الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة تحسين سبل الحصول على المياه ونوعيتها. فقد أنشأت منظمة الأغذية والزراعة أكثر من ١ ٢٠٠ خزان لجمع مياه الأمطار على مستوى المجتمع المحلي والأسر المعيشية لتحسين ما هو متوافر من المياه وترشيد المياه من خلال إدارة الموارد. وواصل البرنامج دعم تطوير قطاع الصرف الصحي وتحديد الحميات الطبيعية في غزة.
- ٦٧ - وانتهت الأونروا في غزة من المرحلة الأولى من مشروع إعادة الإسكان السعودي، التي شملت ٧٥٢ ملجأً جديداً للأسر التي فقدت بيوتها بسبب النزاع.

باء - المساعدة الطارئة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة

- ٦٨ - تسعى عملية النداءات الموحدة لعام ٢٠١٣ من أجل دولة فلسطين إلى جمع مبلغ قدره ٤٠١,٦ مليون دولار. وقد زاد هذا الرقم من مبلغ ٣٧٤,٣ مليون دولار المطلوب في الوثيقة الأولى لهذه العملية التي نشرت لكي تؤخذ في الاعتبار الاحتياجات الإضافية في غزة الناجمة عن تصعيد الأعمال العدائية في غزة وجنوب إسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وتركز المساعدة الإنسانية في إطار عملية النداء الموحد على معالجة المستويات المستمرة لانعدام الأمن الغذائي، والتحديات الخطيرة في مجالي الحماية وحقوق الإنسان، وقلة الفرص المتاحة لحصول المجتمعات الفلسطينية الضعيفة على الخدمات الأساسية، وبخاصة في قطاع غزة والقدس الشرقية والمنطقة C من الضفة الغربية ومنطقة التماس. وتمثل عملية النداءات الموحدة لعام ٢٠١٣ انخفاضا في الاحتياجات بالمقارنة مع عملية النداءات الموحدة لعام ٢٠١٢، التي

طلبت مبلغاً منقحاً قدره ٤١٩,٩ مليون دولار. وقد تلقت عملية النداء الموحد لعام ٢٠١٢ حتى الآن ٧١ في المائة (٢٩٧,٦ مليون دولار) من الأموال المطلوبة لها. بالإضافة إلى ذلك، يطلب نداء الأونروا الطارئ جمع مبلغ ٣٠٠ مليون دولار لتلبية احتياجات نحو مليوني لاجئ فلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية.

٦٩ - وخلال الأعمال العدائية التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وعقبها فوراً، قامت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بتقييم المخاطر في حالات الطوارئ لجميع الجسور والمدارس ومراكز الأسرة والبنية التحتية الرئيسية المدمرة والمتضررة في جميع أنحاء قطاع غزة، ونظمت حملات للتوعية بمخاطر المتفجرات من مخلفات الحرب مع الشركاء. وخلال الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٣، دعمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام عمليات إتلاف المتفجرات من مخلفات الحرب، حيث دُمّر أكثر من ١ ٠٠٠ منها.

الدعم الغذائي الطارئ

٧٠ - وفرت الأونروا المعونة الغذائية الطارئة لأكثر من ٢١ ٨٦٥ فرداً (٣ ١٦٣ أسرة معيشية) في الضفة الغربية. وواصلت الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي برنامج المساعدة المشتركة من أجل الرعاية البدو اللاجئ وغير اللاجئ في الضفة الغربية، ليصل عددهم إلى ٢٧ ٤١٤ شخصاً على الأقل (٤ ٤٥٨ أسرة معيشية) بفضل أربع جولات لتوزيع الحصص الغذائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٧١ - وفي غزة، سلمت الأونروا ٥٢٦ ٣٨٢ طرداً إضافياً من طرود المساعدات الغذائية الطارئة إلى ما يقرب من ١٤٠ ٠٠٠ أسرة لاجئة، استفاد منها ٧٤٨ ٠٤٠ فرداً يعيشون في فقر مدقع أو فقراء معدمون. وقدمت الأونروا حجماً بلغ مجموعه ٦٦ ٠٠٠ طن متري من المواد الغذائية الأساسية لأفقر اللاجئ في عام ٢٠١٢، شمل أكثر من ٤٨ ٠٠٠ طن متري من الطحين المشتري محلياً.

إدراج الدخل في حالات الطوارئ

٧٢ - في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، وفرّ برنامج الأونروا لإيجاد فرص عمل لفائدة ٢٩ ٩٩١ لاجئاً فرص عمل، حيث أوجد ١,٩ مليون يوم عمل، وضح مبلغاً قدره ٢٦ ٨٧٥ ٦٢٥ دولاراً في جيوب أسر معيشية مفتقرة إلى الأمن الغذائي/ضعيفة من الناحية الغذائية، ووصل إلى ما مجموعه ١٨٨ ٥٣١ مستفيداً (العمال المأجورون وأسرهم).

تقديم الدعم في المجال الصحي في حالات الطوارئ

٧٣ - واصلت منظمة الصحة العالمية رصد شحّ الأدوية والمواد التي تستخدم مرة واحدة فقط وقادت الجهود من أجل سد النقص الحاصل في اللوازم ومساعدات على تنسيق استيراد اللوازم الطبية المتبرّع بها لغزة. ووفّرت المنظمة أيضاً قطع الغيار والمساعدة التقنية لصيانة المعدات الموجودة وإصلاحها وتحسينها، والإمدادات والمعدات الطبية المشتراة لتلبية الاحتياجات الأساسية في نظام الصحة العامة في غزة. وقدمت منظمة الصحة العالمية وشركاؤها الإمدادات الطارئة من العقاقير الهامة والمستهلكات اللازمة لعلاج الجرحى خلال التصعيد في الأعمال العدائية في غزة الذي وقع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اليونيسيف ٤٣ من أدوية الأطفال المنقذة للحياة والمواد الاستهلاكية لتغطية فترة تمتد من ثلاثة إلى ستة أشهر من احتياجات مرافق الرعاية الصحية الأولية التابعة لوزارة الصحة. كما اشترت ٣٠ نوعاً من الأدوية الأساسية لمستفيدين يبلغ عددهم ١٥ ٠٠٠ طفل مريض.

٧٤ - وفي الضفة الغربية، شغلت الأونروا ٥ من أفرقة العيادات المتنقلة التي تقدم الرعاية الصحية الأولية الأساسية إلى ٥٥ من أضعف الفئات السكانية وأكثرها عزلة. وقدمت الفرق ما متوسطه أكثر من ١٢ ٠٠٠ استشارة طبية في الشهر وغطت لاجئين وغير لاجئين يبلغ عددهم حوالي ١٢٠ ٠٠٠. ويتم تنسيق عمل هذه العيادات بشكل وثيق مع مقدمي الخدمات الصحية المتنقلين الآخرين، بما في ذلك وزارة الصحة والمنظمات غير الحكومية.

٧٥ - وقدمت الوكالة الدعم لخدمات الرعاية الصحية العقلية المجتمعية إلى ٤٩ من مجتمعات البدو الضعيفة في الضفة الغربية، لتغطي بذلك سكانا يبلغ عددهم حوالي ١٠ ٥٠٠ نسمة. وقدمت الفرق الاستشارات الفردية والجماعية، ودعم الأسرة، وأنشطة الرعاية النفسية الاجتماعية للرجال والنساء والأطفال، ويسّرت تنفيذ برامج التدريب لقادة المجتمع.

المساعدة في مجالي توزيع المياه والصرف الصحي في حالات الطوارئ

٧٦ - ساعدت اليونيسيف على تحسين شبكات المياه، لتستفيد ٣٠٠ أسرة في المجتمعات المحرومة في الضفة الغربية، وأدى ذلك إلى انخفاض الإنفاق على المياه وزيادة فرص الحصول على المياه لفائدة ٩٥٨ طالباً وطالبة.

٧٧ - وفي غزة، دعمت اليونيسيف، بالتنسيق مع مصلحة المياه في البلديات الساحلية، تركيب أربع وحدات لتحلية المياه من المتوقع أن توفر فرص الحصول على المياه المحلاة لفائدة ٣٥ ٠٠٠ شخص.

٧٨ - وفي إطار شراكة مع المنظمة غير الحكومية الإيطالية Gruppo di Volontariato (مجموعة المتطوعين المدنيين) والمنظمة غير الحكومية الفرنسية Action contre la faim (منظمة العمل لمكافحة الجوع)، استفاد من قيام اليونيسيف بتركيب خزانات المياه والمراحيض المتنقلة ٥٣١ أسرة (١٦١ في المنطقة C و ٣٧٠ في المنطقة المقيدة الدخول في غزة). وازداد وعي أكثر من ١١٠٠ شخص في المناطق المنطقة المقيدة الدخول بالممارسات الصحية وتنظيف الخزانات المنزلية. واستفاد حوالي ٣٩٠ معلماً ومعلمة في هذه المناطق من تدريب المدرسين وكانوا قادرين على الوصول إلى ٥٠٠٠ طالب لتلقيهم دروساً عن ممارسات النظافة الجيدة.

٧٩ - ودعمت اليونيسيف توفير الوقود في حالات الطوارئ لتشغيل المولدات الكهربائية، والآبار ومحطات الضخ، يستفيد منها ٨٠٠٠٠٠ شخص على الأقل في غزة. واستجابة لأزمة غزة، دعمت اليونيسيف إصلاح ١٦١ من المولدات التالفة وإعادة تأهيل شبكات مياه الصرف الصحي والمياه في غزة، استفاد منها ما لا يقل عن ١٨٩٠٠٠ شخص (من بينهم ٩٥٠٠٠ طفل).

٨٠ - ودعمت الأونروا أعمال إزالة النفايات الصلبة في ٩ مخيمات، ووفرت الوسائل لإصلاح البنى الأساسية العامة للمياه وتحسينها في ١٠ مخيمات اللاجئين وأجري اختبار ضمان جودة المياه في جميع المخيمات الـ ١٩ في الضفة الغربية.

٨١ - ودعمت الأونروا مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي الذين يعملون خارج مخيمات اللاجئين لشراء كميات كافية من الوقود والإمدادات الأخرى في غزة. وكانت هذه الإجراءات حاسمة بسبب استمرار انقطاع التيار الكهربائي. وفي عام ٢٠١٢، وزّع ٥٨١ ٥٩٣ لترًا من الوقود على البلديات ومجالس إدارة النفايات الصلبة ومصلحة المياه في البلديات الساحلية لضمان استمرارية خدمات المياه والصرف الصحي ومعالجة مواقع توالد البعوض.

دعم الزراعة في حالات الطوارئ

٨٢ - وزعت منظمة الأغذية والزراعة أكثر من ٢٢٠٠ طن من العلف الحيواني والبذور المقاومة للجفاف والشجيرات والشتلات واللحاحات، التي استفاد منها ما يقرب من ٢٢٠٠ أسرة تشتغل بالرعي في عام ٢٠١٢ من أجل حماية سبل معيشة المزارعين الفلسطينيين.

٨٣ - وواصلت المنظمة رصد هشاشة وضع صغار المزارعين في مواجهة الهزات المناخية والاقتصادية والسياسية ودعمت سبل التصدي لها. فقد قدمت للمزارعين ٢٠٠٠٠ لقاح

لتطعيم جميع الأبقار في غزة و ٨٥ فحاً لأمراض النباتات. وبالإضافة إلى ذلك، قُدم التدريب لعشرة مهندسين زراعيين و ٢٥٠ مزارعاً من أجل بناء قدراتهم في مجال التعرف على الأمراض الحيوانية والنباتية والتصدي لها.

تقديم الدعم التعليمي في حالات الطوارئ

٨٤ - استجابة للأزمة التي وقعت في غزة في تشرين الثاني/نوفمبر، واصلت اليونيسيف إصلاح ٩٤ مدرسة متضررة وتوفير مواد التعلم. وأعدت مواد للتوعية بمخاطر الألغام لتوعية أكثر من ٢٧٣ ٠٠٠ طفل بشأن الذخائر غير المنفجرة من خلال المدارس الحكومية والمراكز المجتمعية في غزة.

٨٥ - وساعدت اليونيسيف على تحسين البيئة التعليمية لفائدة ٥٣ ٠٠٠ طفل (٢٠ ٩٢٩ بنتاً) من خلال إعادة تأهيل ٢١ مدرسة (٧ في الضفة الغربية و ١٤ في قطاع غزة)، وتوفير المواد التعليمية. وحُدِدت مواضع اللوازم التعليمية بشكل مسبق للاستجابة لاحتياجات أكثر من ٤٠ ٠٠٠ طفل. وتمكن أكثر من ٣ ٠٠٠ طفل (١ ٤٣٤ بنتاً) في الضفة الغربية من الوصول إلى المدرسة بأمان من خلال الدعم الذي تقدمه اليونيسيف لتشغيل المركبات المدرسية، بما في ذلك توفير ١٢ مركبة جديدة ومرافقة واقية.

دعم الإسكان في حالات الطوارئ

٨٦ - خلال الفترة ما بين أيار/مايو ٢٠١٢ ونيسان/أبريل ٢٠١٣، قدمت الأونروا مساعدات في حالات الطوارئ، شملت مساعدات نقدية، إلى ٤٦ عائلة (٢٨٥ شخصاً) تضررت من عمليات هدم البيوت.

٨٧ - وتقدم الأونروا المساعدة للاجئين الذين تضررت بيوتهم أو دمرت خلال الأعمال العدائية التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. فقد قدمت أكثر من ١,٧ مليون دولار في شكل مساعدات نقدية إلى ٢ ٧٣٥ أسرة (١٦ ٦٨٥ مستفيداً بصفة مباشرة) للمساعدة الذاتية على أعمال الإصلاح طفيفة. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت ١٧١ أسرة مساعدات نقدية مؤقتة (أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ دولار)، وستستمر في تلقي هذه العلاوة المراد منها مساعدة الأسر المشردة من ديارها. وتم فتح ما مجموعه ١١ ملجأً لفترة وجيزة.

جيم - دعم منظومة الأمم المتحدة للمؤسسات الفلسطينية

٨٨ - واصلت الأمم المتحدة دعم جهود السلطة الفلسطينية الرامية إلى تحسين تحصيل الإيرادات والتعجيل بإجراءات التخليص الجمركي. وحدد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

والتنمية (الأونكتاد) تعاونه المستمر مع دائرة الجمارك الفلسطينية لتحديث وتعزيز أنظمتها القائمة. وشرع الأونكتاد في بذل جهود ترمي إلى تعزيز وضع النماذج الاقتصادية وقدرة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على التنبؤ. ويقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني رسمياً باستخدام نموذج الاقتصاد القياسي للاقتصاد الكلي الذي استحدثته الأونكتاد من أجل التنبؤ.

٨٩ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أيضاً برنامجاً لدعم تعزيز القدرات التشغيلية للشرطة المدنية الفلسطينية من خلال البرامج التدريبية وتوفير المعدات ونظم إدارة المعلومات وتطوير البنية التحتية.

٩٠ - ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة للفترة ٢٠١١-٢٠١٩. وقدمت الهيئة المساعدة التقنية إلى وزارة الداخلية ووزارة العدل لوضع آليات ومعايير لتوسيع فرص وصول المرأة إلى قطاعي العدالة والأمن وخدمات الحماية. وعملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبرنامج الإنمائي مع الشرطة المدنية الفلسطينية ووحدة حماية الأسرة لتطوير قدراتهما في مجال الوقاية من العنف الأسري والتصدي له وحماية الضحايا.

٩١ - وواصلت منظمة العمل الدولية دعم إدارة التفتيش بوزارة العمل من خلال برامج بناء القدرات في مجال الصحة والسلامة المهنية.

٩٢ - وبدعم من اليونيسيف المستمر على مدى السنوات القليلة الماضية، وقع الرئيس عباس على قانون الطفل المعدّل ليدخل حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛ ويسمح هذا القانون المعدّل بتوفير حماية إضافية للأطفال ويعزز الإطار التشريعي لكل من هم في الطليعة من المهنيين في مجال حماية الطفل. كما أقر مجلس الوزراء قانون جديد لحماية الأطفال المخالفين للقانون وإطاراً لقضاء الأطفال. وأقرت "سياسة لنبد العنف وتعزيز أشكال بديلة من الانضباط في المدارس"، وبدعم من اليونيسيف، للتغلب على تحديات كبيرة بسبب الانقسام الإداري القائم بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

٩٣ - وشمل الدعم الذي تقدمه دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إلى السلطة الفلسطينية البحث عن طرائق للبدء في تطهير حقول الألغام غير التشغيلية في الضفة الغربية. وساهمت الدائرة في إنشاء المركز الفلسطيني للإجراءات المتعلقة بالألغام ضمن وزارة الداخلية، وهو المركز الذي يتخذ من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام مستشاره التقني.

٩٤ - وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمساعدة وزارة شؤون المرأة الفلسطينية في تنفيذ أنشطة تنمية القدرات لموظفي الوزارة

ووحدة الشؤون الجنسانية في ١٢ وزارة فلسطينية في مجال محو الأمية القانونية بشأن الآليات القانونية الدولية والوطنية لحماية حقوق المرأة في فلسطين.

٩٥ - وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم التقني لحماية المرأة من العنف ورصد انتهاكات حقوق الإنسان عن طريق تعزيز قدرات وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية في اعتماد المعايير الدولية لحقوق الإنسان. كما ساعدت على إنشاء مرصد يعنى بسبل وصول النساء إلى العدالة.

٩٦ - وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم التقني لوزارات فلسطينية شتى لضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الميزانيات والخطط والاستراتيجيات التنموية وأنشطة بناء القدرات لدعم الرصد والتقييم والإبلاغ. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا بتدريب ٣١٤ من موظفي الحكومة المحلية في ١٥ مقاطعة على تعميم مراعاة المعايير الجنسانية أثناء أعمال وضع خطط المقاطعات وميزانياتها.

دال - تنمية القطاع الخاص

٩٧ - موّلت الأونروا ١٤ ٥٠٠ قرص قيمتها ٢١,٠٣ مليون دولار للمشاريع والأسر المعيشية الفلسطينية في عام ٢٠١٢. ومنحت نسبة ٣٥ في المائة من القروض للنساء ومنحت نسبة ٣٣ في المائة منها للشباب. وواصل البرنامج في دولة فلسطين عمله محققا ربحا عن طريق المحافظة على الاكتفاء الذاتي التنفيذي حيث حقق إيرادات صافية قدرها مليون دولار من عملياته في مجال التمويل المتناهي الصغر.

هاء - تنسيق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة

٩٨ - تحت رعاية نائب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط/منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، جرى تعزيز التعاون والتنسيق بين العديد من الجهات المانحة ومنتديات الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. واجتمع بانتظام الفريق القطري للشؤون الإنسانية وفريق تنسيق العمليات في غزة للاتفاق على تدابير الدعوة والاستجابة في المجال الإنساني. وبدعم من وحدة التنسيق داخل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، واصل فريق الأمم المتحدة القطري تنسيق برامجه في إطار خطة الأمم المتحدة للاستجابة المتوسطة الأجل وبدأ في وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بما يتواءم مع الأولويات التنموية الفلسطينية. وتم تعزيز الجهود الرامية إلى إقامة شراكات بناءة بين الأمم المتحدة والسلطة الفلسطينية وأوساط تقديم المساعدة بشكل أعم. وواصلت الأمم المتحدة إعداد تقارير لجنة الاتصال المخصصة على

أساس نصف سنوي، ووضعت استراتيجيات وبرامج للقدس الشرقية والمنطقة C، وواصلت مع جهات فاعلة أخرى في مجال المساعدة الإنسانية تنمية عملية النداءات الموحدة من أجل العمل الإنساني.

رابعاً - استجابة الجهات المانحة للأزمة

دعم الميزانية والدعم المالي

٩٩ - في عام ٢٠١٢، حاولت السلطة الفلسطينية جاهدة الوفاء بالتزاماتها المالية، لأن النفقات كانت في معظمها أعلى مما كان متوقعاً لها، وكانت الإيرادات أقل من المتوقع، وكان التمويل الخارجي أقل من الرقم المستهدف في الميزانية. وأدى ذلك إلى تراكم متأخرات على السلطة الفلسطينية تقارب ٥٧٨ مليون دولار للقطاع الخاص ونظام المعاشات التقاعدية وأجور الموظفين المدنيين، وزيادة في مخزونها من الديون للبنوك المحلية بلغت ١,٤ بليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٢. وتقدر احتياجات التمويل الخارجي لعام ٢٠١٣ بمبلغ ١,٤ بليون دولار. وسيكون قيام الجهات المانحة بتقديم الدعم في الوقت المناسب لسد هذا النقص، إلى جانب التدفق الشفاف والمتواصل للإيرادات الضريبية التي تقوم إسرائيل بتحصيلها نيابة عن السلطة الفلسطينية، لا بد منه لتلبية الالتزامات المالية للسلطة الفلسطينية في العام المقبل.

التنسيق بين المانحين

١٠٠ - واصلت اللجنة المحلية لتنسيق المعونة عملها كمنبر رئيسي للمانحين والسلطة الفلسطينية. واستمر تنسيق أنشطة الدعوة والإعلام في المجال الإنساني، بقيادة مكتب الأمانة العامة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

١٠١ - وعُقد اجتماعان للجنة الاتصال المخصصة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير في نيويورك يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ وفي بروكسل يوم ١٩ آذار/مارس ٢٠١٣.

خامساً - الحاجات غير الملباة

١٠٢ - طلبت عملية النداءات الموحدة لعام ٢٠١٣ مبلغاً منقحاً قدره ٤١٩,٩ مليون دولار للأنشطة الإنسانية البالغة الأهمية، تم تمويل نسبة ٧١ في المائة منه. وعلى الرغم من الاستجابة السخية من الجهات المانحة، كان التمويل غير متكافئ بين المجموعات حيث وصلت بعض الأموال في وقت متأخر من العام، مما أثر على إنجاز بعض البرامج الأكثر إلحاحاً. وتطلب عملية النداءات الموحدة لعام ٢٠١٣ في الوقت الحالي مبلغ ٤٠١,٦ مليون دولار، موّلت نسبة

٣٠ في المائة منها حتى ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣ (بما في ذلك مبلغ ٨,٢ مليون دولار ورد من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ). وباستثناء قطاع التعليم الذي لم يتلق أي أموال حتى الآن، فإن مستويات التمويل عبر المجموعات والقطاعات متكافئة إلى حد ما. إلا أن أكثر من نصف الأموال التي وردت ما زالت بانتظار تخصيصها لمجموعات/لقطاعات محددة.

١٠٣ - وثمة أيضاً حاجة ماسة إلى دعم إضافي لميزانية الأونروا الأساسية، التي تواجه عجزاً يبلغ ٦٧,٢ مليون دولار لعام ٢٠١٣، وكذلك نداء الطوارئ الصادر عنها لعام ٢٠١٢ والذي يسعى لجمع مبلغ ٣٠٠ مليون دولار، والذي يواجه عجزاً يبلغ ٢٢٠ مليون دولار.

١٠٤ - وتسعى وكالات الأمم المتحدة لجمع مبلغ ١,٦ بليون دولار لدعم أنشطة إنمائية متعددة السنوات مخطط لها، بما في ذلك إعادة إعمار غزة، في سياق خطة الأمم المتحدة للاستجابة المتوسطة الأجل. وسيكتمّل هذا التمويل مشاريع الإنعاش والتنمية الجارية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في قطاع غزة والضفة الغربية، والتي تبلغ قيمتها ١,٢ بليون دولار.

سادساً - التحديات

١٠٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت القيود المفروضة على حرية التنقل والوصول، وعمليات هدم البنى التحتية للفلسطينية وما يرتبط بها من تشريد للفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وعلاوة على ذلك، استمر حدوث نشاط استيطاني كبير في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مما رفع حدة التوتر ميدانياً. وسيطلب تحقيق النمو الاقتصادي إعادة تنشيط القطاع الخاص ومزيد من تخفيف القيود المفروضة على حرية التنقل والوصول.

١٠٦ - وتلقت الأمم المتحدة الموافقة على مشاريع للأمم المتحدة تقدر قيمتها بمبلغ ٧٧,٤ مليون دولار من السلطات الإسرائيلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتشمل ٤٤٩ وحدة سكنية و ١٤ مدرسة و ٢٣ من مشاريع البنية التحتية والتنمية المجتمعية. وبذلك يرتفع المجموع الموافق عليه حتى آذار/مارس ٢٠١٢ إلى ٤٠٠ مليون دولار. وخلال هذه الفترة نفسها، رفضت السلطات الإسرائيلية مشاريع قيمتها ٣٣ مليون دولار بسبب الموقع المقترح لتلك المشاريع.

١٠٧ - وتوافر دعم مستمر ويمكن التنبؤ به لميزانية السلطة الفلسطينية أمرٌ ضروري لتمويل العجز الحالي وضمان استقرار جهود الإصلاح الجارية.

سابعاً - الاستنتاجات

١٠٨ - ظلت الظروف التشغيلية الصعبة لعمل الأمم المتحدة في الفترة المشمولة بالتقرير دون تغيير، في حين ما زالت الأخطار التي تهدد سبل معيشة الفلسطينيين، وخاصة عمليات الهدم في المنطقة C، واستمرار القيود المفروضة على غزة وما تشهده من تقسيم، تشكل عقبات كأداء أمام التنمية في دولة فلسطين. على الرغم من التحسن المتواضع، فإن استمرار ارتفاع البطالة وانعدام الأمن الغذائي في غزة، وازدياد عمليات الهدم واستمرار الإغلاق والقيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع، هي أمور تعوق تحقيق تقدم مستدام. وستواصل الأمم المتحدة العمل من أجل تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطين ذات سيادة وديمقراطية وتملك مقومات البقاء ومتصلة الأجزاء، تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل آمنة.